

الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Sukuk as an alternative for financing small and medium enterprises

د. معوشي عيماد

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة يحيى فارس - المدية -

الجزائر

imouchi@gmail.com

د. كروش نور الدين

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة يحيى فارس - المدية -

الجزائر

kerrouchen@gmail.com

ملخص:

الصكوك الإسلامية عبارة عن أوراق مالية، متساوية القيمة، تمثل حصة شائعة في ملكية أو أصول معينة، يشترك حملتها في الأرباح التي تحققها المؤسسات المصدرة لها، ويتحملون الخسائر التي تنجر عنها، تكون عادة قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية الإسلامية ما يمنح حاملها إمكانية تحويلها لسيولة نقدية عند الحاجة لذلك. وهي أحد الأساليب المتبعة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التوجه الحديث نحو المالية والتمويل الإسلامي، وهي مناسبة لها خاصة أن أنواعها كثيرة وبالتالي تستجيب لمختلف الحاجيات المالية لها وفي مختلف مراحل نشاطها.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية، التمويل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السوق المالية الإسلامية.

Abstract:

Sukuk is a financial tool that has an equal value. It represents a common share in the ownership or certain assets, shareholders are joined on the company profit and losses that own the instrument, these instruments are usually negotiable in the Islamic stock market; this case gives the holders the possibility to convert it to liquid cash when they need. It is one of the methods used in the financing of small and medium enterprises in the modern trend towards finance and Islamic finance, it is suitable to have special types and thus respond differently to its financial needs at the several stages of activity.

Keywords: Sukuk, financing, small and medium enterprises, the Islamic financial market.

تمهيد

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل تعيق نموها وتطورها، ولعل من أبرزها تلك المتعلقة بتوفير مصادر تمويلية ملائمة، ومع تزايد دورها -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- في الاقتصاديات العالمية، سواء من حيث عددها أو مساهمتها على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية (الإنتاج الوطني والقيمة المضافة، فتح مناصب شغل والتقليل من نسب البطالة، رقم الأعمال، توفير متطلبات المجتمع... إلخ)، قامت مختلف الدول باستحداث آليات من شأنها المساهمة في تخفيف حدة هذه المشاكل وتمكين هذه المؤسسات من الوصول إلى الأموال اللازمة من أجل ضمان قيامها بدور ريادي في قيادة قاطرة الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه الآليات نجد الصكوك الإسلامية، التي تستجيب لشروط الشريعة الإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى لخصائص وميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر الصكوك الإسلامية كأوراق مالية اسمية لحاملها، تكون متساوية القيمة، وهي تمثل حصة شائعة في ملكية أو أصول معينة، يشترك حملتها في الأرباح التي تحققها المؤسسات المصدرة لها، ويتحملون الخسائر التي تنجر عن الأصول المثلة لها، تكون عادة قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية الإسلامية ما يمنح حاملها إمكانية تحويلها لسيولة نقدية عند الحاجة لذلك.

وفي ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ومع تطور المالية الإسلامية والهندسة المالية الإسلامية لم تعد الصكوك الإسلامية مقتصرة فقط على البلدان الإسلامية فقط، إذ أن أغلب الصكوك الإسلامية يتم إصدارها وتداولها من طرف دول غير إسلامية، وفي هذا الصدد تعتبر ماليزيا أهم مصدري هذه الصكوك على مستوى العالم، متجاوزة حاجز 70 % من مجموع الصكوك المتداولة في العالم.

وعليه، سيتم من خلال هذه الورقة البحثية عرض ماهية الصكوك الإسلامية، ومدى مساهمتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا استعراض لبعض الأرقام المتعلقة بإصدار وتداول الصكوك الإسلامية على مستوى العالم، وهذا من خلال محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي: كيف تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ولإجابة على هذا السؤال، سيتم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى العناصر الآتية:

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المحور الثاني: ماهية الصكوك الإسلامية؛

المحور الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سيتم من خلال هذه النقطة عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بكل من تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ودورها في الاقتصاديات الحديثة من حيث مساهمتها على مستوى الناتج الكلي للدولة، القيمة المضافة وفي قطاع التشغيل. إضافة إلى تقديم التعريف المعتمد في الجزائر لهذا النوع من المؤسسات.

1- صعوبات تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال استقصاء مختلف الدراسات النظرية والتطبيقية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يلاحظ عدم الاتفاق على تعريف موحد لهذه المؤسسات، نتيجة اختلاف النظرة التي يتبناها كل شخص أو دولة أو منظمة دولية لهذه المؤسسات، وكذا اختلاف درجات التطور الاقتصادي والتكنولوجي.

وعليه، يمكن إرجاع الصعوبات التي تواجه الأطراف والجهات المهتمة بالبحث في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وضع تعريف موحد لها إلى العوامل الرئيسية الثلاث الآتية:

1-1- عوامل اقتصادية

تمثل العوامل الاقتصادية التي تحول دون وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اختلاف مستويات النمو والتطور الاقتصادي والتكنولوجي من دولة لأخرى، حيث أن كل دولة تعتمد تعريفا خاصا بها يواكب مستوى تطورها الاقتصادي، الاجتماعي والتكنولوجي.

إضافة إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية، حيث أن تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الفلاحة والزراعة مثلا يختلف عن تعريف تلك الناشطة في قطاع الصناعة أو الخدمات، نظرا لاختلاف حاجات ومتطلبات كل قطاع عن الآخر من حيث العمالة، رأس المال والقدرات التنظيمية.

1-2- عوامل تقنية

يتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، حيث في حالة تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا فإن هذا يؤدي إلى توحيد عملية الإنتاج وتركزها في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة أو موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

1-3- عوامل سياسية

تمثل هذه العوامل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقديم المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين مختلف أنواع المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.¹

2- معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بصفة عامة، لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن لكل دولة أو منظمة دولية مجموعة من المعايير التي تم تبنيها بغية إعطاء مفهوم واضح ومعين لهذا النوع من المؤسسات، ويمكن حصر هذه المعايير أساسا في نوعين هما:²

1-2- المعايير الكمية

تعد من بين أهم المعايير شيوعا واستخداما في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل مختلف الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو وكذا أهم المنظمات العالمية ذات الاختصاص. ومن بين أهم هذه المعايير ما يلي: معيار عدد العمال، معيار رأس المال ومعيار حجم المبيعات.

تختلف قيمة كل معيار من هذه المعايير على اختلاف الجهة التي تستعمله، إذ أن كل دولة أو منظمة تعتمد التعريف الذي يتماشى ووضعتها الاقتصادية، ومستوى تطورها الفني والتكنولوجي.³

في بعض الدول، ومن أجل ضمان تحديد دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم اللجوء إلى مزيج من هذه المعايير، ومن بين ذلك الاعتماد على كل من حجم العمال الموظف في المؤسسة إضافة إلى حجم رأس المال المستثمر. كما أنه يمكن اللجوء إلى معيار معامل رأس المال (حجم رأس مال المؤسسة/ عدد العمال) الذي يمثل حجم رأس المال اللازم لتوظيف عامل واحد.⁴

2-2- المعايير النوعية

إضافة إلى المعايير الكمية المستخدمة في تحديد حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه تم اعتماد مجموعة من المعايير النوعية، وهي معيار الاستقلالية في الإدارة، بساطة الهيكل التنظيمي والأساليب الإنتاجية المستعملة في المؤسسة.⁵

3- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- يمكن عرض دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة من خلال النقاط الآتية:⁶
- تعتبر النواة الأولى التي تمحورت حولها غالبية الصناعات الكبرى.
- تمتاز بسهولة التأسيس وصغر حجم الاستثمار المطلوب مما يجعلها وعاء جيدا لجذب مدخرات صغار المستثمرين.
- تساهم في توزيع الدخل وتحقيق تنمية مكانية متوازنة وذلك من خلال انتشارها الجغرافي، وبفضل مرونة أسس توطيئها، ولعدم حاجتها لمتطلبات بنية تحتية معقدة.
- تعمل على امتصاص البطالة من خلال اعتمادها على تكثيف عنصر العمل.
- تمثل القاعدة الأساسية لنشوء قطاع خاص قوي وقادر على خوض غمار الاستثمار والإنتاج وتطوير الحياة الاقتصادية.
- تعتبر مصدرا للتجديد والتطوير والابتكار، وتسهم في خلق كوادرات إدارية وفنية بإمكانها قيادة المؤسسات الكبيرة.
- تسهم بقدر كبير في زيادة الناتج والدخل الوطنيين وبالتالي زيادة رفاهية أفراد المجتمع.
- تساعد المؤسسات الكبيرة في بعض الأنشطة التسويقية والتوزيع والصيانة وصناعة قطع الغيار الأمر الذي يمكن المؤسسات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية ما يؤدي إلى تخفيض تكلفة تسويق منتجاتها.
- تنتج سلع وخدمات لا تستطيع أو تقبل المؤسسات الكبيرة على إنتاجها لاعتبارات اقتصادية.

4- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرة هذا القطاع على الإسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والتي من أهمها:
- مساهمتها الكبيرة في توفير مناصب الشغل حيث أنها تشغل نحو 61 % من عمل القطاع الخاص في فرنسا،⁷ كما أنها تؤمن ما بين 60 و 70 % من الوظائف الجديدة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).
- تسهم في تحقيق التطور والتنمية الاقتصادية إذ أنها تساهم في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال في ما يفوق 43 % من حجم الناتج المحلي الإجمالي.⁸

- قدرتها كبيرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية من خلال تكيفها السهل مع مختلف الظروف (حالة الركود أو لانتعاش الاقتصادي).
- تكوين الإطارات المحلية، وتنوع الصناعات وتحقيق التنمية المحلية المتوازنة، إضافة لتقديم خدمات ومنتجات جديدة وابتكارية.⁹
- تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية، وزيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية بدلا من تجميده وإخراجه من الدورة الاقتصادية في شكل اكتناز.¹⁰
- تؤدي دورا اجتماعيا مهما من خلال تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، إشباع الحاجات وتحقيق طموحات وتطلعات الأفراد، إضافة إلى تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخل المتاحة.

5- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن إيجازها في الآتي:¹¹

- انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشائها وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاعتماد على الموارد الأولية المحلية، مما يساهم في خفض تكلفة الإنتاج.
- تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظرا لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها على مستوى المؤسسة.
- الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار على اعتبار أنها تعد مصدرا جيدا للادخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.
- تعتبر كصناعات مكمل للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.
- تتميز المؤسسات الصغيرة بعدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة بها وبساطة العمل فيها، إضافة إلى افتقارها في الغالب إلى هياكل إدارية وتنظيمية واضحة.
- المرونة والقدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف ظروف البيئة التي تنشط فيها، إضافة إلى سهولة دخولها وخروجها من السوق نظرا لعدم كثافة عنصر رأس المال وعدم تخصصه في الغالب.
- سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وزيادة نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع.¹²

6- بعض التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن توضيح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وماليزيا كالآتي:

6-1- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المشرع الجزائري، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات التي:¹³
- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

6-2- تعريف ماليزيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن توضيح تعريف ماليزيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (01): تعريف ماليزيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قطاع النشاط	المؤسسات المصغرة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
الصناعة	رقم الأعمال أقل من 300 000 رنغت ماليزي، أو عدد العمال بالدوام الكلي أقل من 5	رقم الأعمال ما بين 15 و 300 000 مليون رنغت أو عدد العمال بالدوام الكلي ما بين 5 و 75 عاملا.	رقم الأعمال ما بين 15 و 50 مليون رنغت أو عدد العمال بالدوام الكلي ما بين 75 و 200 عاملا.
الخدمات والقطاعات الأخرى	رقم الأعمال ما بين 3 و 300 000 مليون رنغت أو عدد العمال بالدوام الكلي ما بين 3 و 30 5 عاملا.	رقم الأعمال ما بين 3 و 300 000 مليون رنغت أو عدد العمال بالدوام الكلي ما بين 30 و 75 عاملا.	رقم الأعمال ما بين 3 و 20 مليون رنغت أو عدد العمال بالدوام الكلي ما بين 30 و 75 عاملا.

Source : Circular on New Definition of Small and Medium Enterprises (SMEs), Development Finance and Enterprise Department, BNM/RH/CIR 028-1, P : 2.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ماليزيا تفرق بين تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعة والمؤسسات الناشطة في القطاعات الأخرى، نظرا لاختلاف الاحتياجات بينها من حيث عدد العمال، حجم الاستثمارات ورقم الأعمال المحقق. كما أنها تعتمد على معيار رقم الأعمال المحقق من طرف المؤسسة وعدد العمال بالدوام الكامل في تعريفها لهذه المؤسسات.¹⁴

المحور الثاني: ماهية الصكوك الإسلامية

مع تطور الهندسة المالية الإسلامية، ظهرت عدة منتجات مالية بديلة للأدوات المالية التقليدية، تتوافق والشريعة الإسلامية، وتتيح فرصا واسعة لاستثمار الفوائض المالية وتحقيق عوائد مهمة، ومن بين أهم هذه الأدوات المالية الإسلامية يمكن ذكر الصكوك الإسلامية.

وقبل البدء في تعريف الصكوك الإسلامية، ينبغي التعرّيج على تعريف عملية التصكيك الإسلامي، ذلك أنها تعتبر مصدر الصكوك الإسلامية المتداولة في مختلف الأسواق المالية الإسلامية.

1- ماهية عملية التصكيك

يستعمل مصطلح التصكيك، التوريق أو التسنيد كمتبادلات لمسمى واحد، إلا أنه ينصح باستعمال مصطلح التصكيك لاعتبارين رئيسيين، أولاها أن عملية التصكيك مشتقة من كلمة صكوك، وهي تمثل البديل الإسلامي لكلمة سندات والتي تعني التعامل بأداة مالية قائمة على الديون والفائدة المحرمة. وثانيهما أن كلمة التوريق مرتبطة أساسا بالديون، إذ أنها تعني تحويل الديون إلى أوراق مالية قابلة للتداول في السوق المالية، وهو ما ينهي عنه الشرع الإسلامي.¹⁵

ويمكن تعريف عملية التصكيك على أنها العملية التي يتم من خلالها تحويل ملكية أصول أو منافع إلى وحدات متساوية القيمة، وإصدار أوراق مالية قابلة للتداول تعبر عن هذه الوحدات.¹⁶

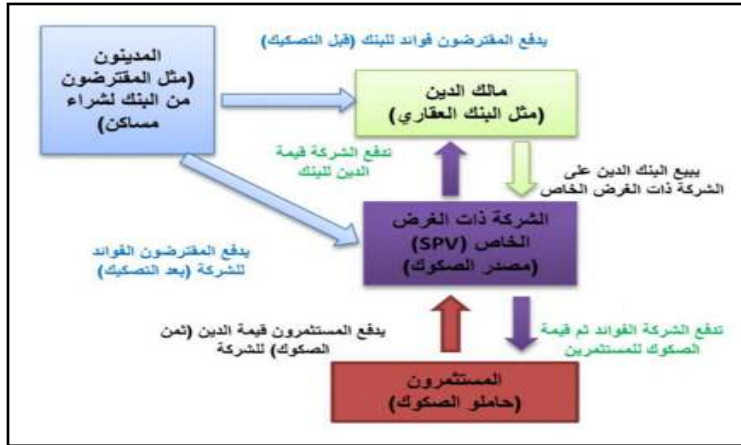
كما عرف مجمع الفقه الإسلامي الدولي عملية التصكيك بأنها "إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات (أعيان، منافع، حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والديون) قائمة فعلا، أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه".¹⁷

وتتم عملية التصكيك بتدخل مجموعة من الأطراف وهم:¹⁸

- **منشئ الإصدار:** وهو الجهة الممولة (فرد، مصرف، حكومة) التي تتعهد باستخدام حصيلة الاكتتاب في مشروع استثماري معين، وقد يقوم المنشئ بإدارة مشروعه بنفسه أو يعهد بالإدارة إلى مدير الاستثمار.
- **مدير الاستثمار:** وهو الجهة المعنية بتنفيذ الاستثمار بحسب مقتضى نشرة الإصدار بتكليف من المنشئ إن لم يكن مستعدا لتنفيذ الاستثمار بنفسه.
- **وكيل الإصدار:** يكون عبارة عن مؤسسة مالية متخصصة، تتوكل عن المنشئ في عملية الإصدار وإدارتها مقابل أجر، ولا يسوغ تصورها على غير هذا النحو كما ورد في بعض تطبيقات التصكيك وتجاربه في العالم الإسلامي.
- **مدير الإصدار:** هو مؤسسة وسيطة تتوكل عن حملة الصكوك في تنفيذ عقد الإصدار ومراقبته مقابل أجر.
- **أمين الاستثمار:** عبارة عن مؤسسة مالية وسيطة تتوكل عن حملة الصكوك في حفظ وثائقهم وضماناتهم ورقابة عملية إدارة الاستثمار مقابل أجر.

ويمكن توضيح عملية التصكيك من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم 1: آلية عملية التصكيك



المصدر: عبد الله العمراني ومحمد بن إبراهيم السحيباني، التصكيك في الأسواق المالية الإسلامية: حالة صكوك الإجارة، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2013، رقم 6-12، ص: 14.

ومن خلال الشكل أعلاه، يتضح أن عملية التصكيك تمر بثلاثة مراحل أساسية هي كالآتي:¹⁹

- **مرحلة إصدار الصكوك:** تقوم الجهة المصدرة في هذه المرحلة بتحديد الأصول المراد تصكيكها وتجميعها في وعاء استثماري واحد، ومن ثمة يقوم وكيل الإصدار الذي غالبا ما يؤخذ صفة مؤسسة مالية متخصصة بتقسيمها إلى وحدات متساوية تلبي حاجيات ورغبات المستثمرين، ومن ثم تحويلها لصكوك وبيعها للمستثمرين.
- **مرحلة إدارة محفظة الصكوك:** يقوم وكيل الإصدار بإدارة محفظة الصكوك نيابة عن المستثمرين طيلة مدة الإصدار، حيث يقوم بتجميع العوائد ولدخول الدورية الناتجة عن الأصول وتوزيعها على المستثمرين، كما يقوم بتوفير كافة الخدمات.
- **مرحلة إطفاء الصكوك:** حيث يتم في هذه المرحلة إرجاع الصكوك للجهة المصدرة مقابل القيمة الاسمية للصكوك، وهذا في تاريخ محدد مسبقا في نشرة الإصدار.

2- تعريف الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية كأحد أهم نواتج الهندسة المالية الإسلامية الرامية إلى إيجاد نظام إسلامي بديل عن النظام لتقليدي السائد، وهي عبارة عن أدوات مالية بديلة عن شهادات الاستثمار والسندات، وهي إحدى أهم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية.²⁰ ويمكن تعريفها على أنها أوراق مالية ذات مدة محددة، مصدرة من طرف الشركات والحكومات، وهي تثبت ملكية حاملها لأصل ذوو دخل دوري، وتتميز عن الأوراق المالية الأخرى بأنها ذات مخاطر متدنية وإيراداتها قابل للتوقع على عكس الأسهم.²¹ كما يمكن تعريفها أيضا بأنها أوراق مالية متساوية القيمة ومحددة المدة، تمثل حصصا شائعة في ملكية موجودات قائمة فعلا، أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب في الصكوك، تصدر وفق عقد شرعي، تخول مالكيها الاستفادة من منافع دورية، وتحمله مسؤوليات بمقدار ملكيته.²²

وقد جاء تعريف الصكوك الإسلامية من طرف عديد الهيئات والمنظمات الإسلامية على شاكلة مجلس الخدمات المالية الإسلامية (Islamic Financial Services Board IFSB)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (Accounting and Auditing Organization For Islamic Financial Institutions AAOIFI)، مجمع الفقه الإسلامي (Islamic Fiqh Academy IFA) وهيئة الأوراق المالية الماليزية (Securities Commission Malaysia SC). حيث عرفت بأنها وثائق، شهادات، أوراق مالية أو أداة استثمارية، تمثل حصة في قيمة أصل معين، تكون عادة قابلة للتداول إلا في حالة كون الصكوك قائمة على أصول مالية (حساب المديونيات) حسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية على عكس هيئة الأوراق المالية الماليزية.²³

1-3- أنواع الصكوك الإسلامية

يمكن التمييز بين عدة أنواع للصكوك الإسلامية بناء على طبيعة العقد الشرعي الذي تصدر على أساسه، وهي كالاتي:²⁴

1-3-1- صكوك الإجارة: الغرض من صكوك الإجارة هو تحويل الأصول العينية، المنافع والخدمات التي تتعلق بعقد الإجارة إلى أوراق مالية قابلة للتداول في السوق الثانوية، وتنقسم صكوك الإجارة إلى صكوك ملكية الموجودات، صكوك ملكية المنافع وصكوك ملكية الخدمات.

1-3-2- صكوك المشاركة: يتم إصدارها بغية استخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري أو تمويل توسيع المشروع، ويصبح المشروع ملكا لحملة الصكوك، وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار.

1-3-3- صكوك المرابحة: هي وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها بغية شراء سلعة المربحة لتصبح ملكا لحملة الصكوك، ويعتبر هذا النوع من الصكوك مناسباً للمستثمرين الذين يطلبون الحصول على عائد مناسب مع عدم المخاطرة بأموالهم.

1-3-4- صكوك المضاربة: هي أوراق مالية تعرض للاكتتاب على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة لصالح أصحاب رأس المال ممثلين في حملة الصكوك، وهي نوعان: مضاربة مقيدة ومضاربة مقيدة.

1-3-5- صكوك الاستصناع: هي وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها بغية تمويل عملية تصنيع سلعة معينة، لتصبح ملكا لحملة الصكوك.

1-3-6- صكوك السلم: هي صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل، والسلعة المؤجلة التسليم من هي من قبيل الديون العينية، وهي غير قابلة للبيع أو التداول، إذ يحتفظ بها إلى غاية تاريخ استحقاقها.²⁵

1-3-7- صكوك المزارعة: هي وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها بغية استخدام حصيلة الاكتتاب في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ليصبح لحملة الصكوك حصة معينة في المحصول وفق ما حدده العقد.

1-4- خصائص الصكوك الإسلامية

تتماز الصكوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الأوراق المالية الأخرى المتداولة في الأسواق المالية، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:²⁶

- الصك عبارة عن وثيقة تصدر باسم مالكيها، بقيم متساوية، تمنح حاملها حصة شائعة في موجودات أو منافع معينة.
- تقوم الصكوك على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.
- تصدر وتتداول الصكوك وفقا للشروط والضوابط الشرعية.

1-5- أهمية الصكوك الإسلامية

- تكتسي الصكوك الإسلامية أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي نتيجة العديد من العوامل، أهمها:²⁷
- جذب شريحة كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الراغبين في التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
 - تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات المصدرة لها لقلّة تكلفة إصدارها وإدارتها.
 - تتيح للحكومات الحصول على تمويل لمشروعاتها خاصة التنمية منها ومشاريع البنية التحتية.
 - توفير التمويل المناسب للشركات بغية تمويل مشاريعها وتوسعة أنشطتها.
 - إدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي من خلال امتصاص فوائض السيولة وتوفير تمويل مستقر للدولة (استخدام الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي).
 - المساعدة في تطوير وتنشيط السوق المالية من خلال زيادة عمق واتساع السوق.

المحور الثالث: دور الصكوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول وبالأخص العربية منها والجزائر على وجه التحديد من عدة مشاكل تعيق نموها وتطورها، وتحد من مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين أهم هذه المعوقات مشكلة التمويل، إذ أنّها -المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- تمتاز بقلّة مواردها المالية، إضافة لإحجام البنوك والمؤسسات المالية التقليدية عن تمويلها، لقلّة استثماراتها وعدم قدرتها على الاستجابة للضمانات المفروضة عليها.

ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري البحث عن آليات جديدة تتيح لهذه المؤسسات الحصول على الأموال التي تحتاجها، بما يخدم نموها وتوسعها خدمة للاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى، ومن أهم هذه الآليات المستحدثة يمكن ذكر التمويل الإسلامي عموما والصكوك لإسلامية على وجه الخصوص.

تؤدي الصكوك الإسلامية على اختلاف أنواعها دورا مهما في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يمكن توضيحه من خلال العناصر الآتية:

1- خصائص التمويل الإسلامي

يتميز التمويل الإسلامي عموما بمجموعة من الخصائص التي تجعله مناسبا أكثر من غيره للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:²⁸

- تنوع وتعدد أساليب التمويل الإسلامي، فهناك أساليب للتمويل قائمة على التبرعات والبر والإحسان كالقرض الحسن والصدقات التطوعية والوقف، وأساليب للتمويل قائمة على المشاركة كالمشاركة المنتهية بالتملك والمضاربة والمساقاة والمزارعة والمغارسة، وأساليب تمويل أخرى قائمة على الائتمان التجاري، كالبيع الآجل والسلم والاستصناع والتأجير التشغيلي والتأجير التمويلي، وكل هذا يتيح فرصا ومجالات أكثر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- أساليب التمويل الإسلامية تقوم على أساس الجدوى من الناحية الاقتصادية، وعلى أساس الحلال من الناحية الشرعية، وهذا يعني أن المشروعات عند دراستها تخضع للأولويات الإسلامية من ضروريات وحاجيات، بما يحقق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة ويحقق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.
- أساليب التمويل الإسلامية ليست نقيضا للضمانات، فهي لا تحول بين مؤسسات التمويل وأخذ الضمانات الكافية التي تؤمن أموالها.
- أساليب التمويل الإسلامية تنقل التمويل من أسلوب الضمان والعائد الثابت إلى أسلوب المخاطرة والمشاركة، فلا مجال هنا لاستفادة طرف على حساب الطرف الآخر.
- سعر الفائدة كضمن للإقراض والاقتراض هو ربا محرم شرعا، تخضع معه النشاط التمويلي وينكمش معه النشاط الإنتاجي، على عكس التمويل الإسلامي الذي يغلب النشاط الإنتاجي على النشاط التمويلي.
- وعليه، يمكن القول أن مؤسسات التمويل الإسلامي على عكس المؤسسات التقليدية، تهتم بإدارة الاستثمار بدل الإقراض، وتركز على الجدوى الاقتصادية بدل الضمانات المقدمة، وتعمل على تحفيز الادخار والاستثمار بدل اشتقاق الائتمان للحصول على فائدة، وتؤدي دور المستثمر والمستشار الاقتصادي بدل دور المرابي.

2- الصكوك الإسلامية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعد الصكوك الإسلامية المصدرة والمتداولة وفق ضوابط الشريعة الإسلامية حلا بديلا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستثمرين الماليين على حد سواء، والذين يرغبون في توسيع مصادر تمويلهم، وتنويع أصول محافظهم المالية خارج فئات الأصول التقليدية.

تتيح الصكوك الإسلامية إمكانية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طوال فترة حياتها وخلال مختلف المراحل التي تمر بها، بدءا من مرحلة تحضير المشروع وإطلاقه ووصولاً إلى مرحلة النضج، حيث أن العدد الكبير في أنواع الصكوك الإسلامية والذي بلغ ما مقداره 27 نوعاً،²⁹ يمكن من منح حلول مرنة ومكيفة على حسب متطلبات وخصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المصدرة لها، بناءً على المرحلة التي تمر بها المؤسسة وكذا القطاع الذي تنشط فيه.

ورغم هذه الميزات التي تمنحها الصكوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يلاحظ الإقبال الضعيف عليها من طرف هذه المؤسسات، وهو الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى إحكام المؤسسات الكبيرة والمتعددة الجنسيات بصفة كبيرة على إصدار الصكوك الإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى لجهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصكوك الإسلامية والآليات التي تصدر على أساسها والميزات الكبيرة التي تمنحها.

3- تحديات إصدار الصكوك الإسلامية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مع تعدد الأزمات والضربات التي بات يتلقاها النظام المالي التقليدي، الأمر الذي أدى إلى التقليل من عرض الائتمان ومواجهة المؤسسات وبالأخص الصغيرة والمتوسطة لمشاكل تمويلية عديدة. ومع الضوابط التي وضعتها بازل 2 خاصة ما يتعلق بتسيير المخاطر وما صاحبها من آثار وخيمة على استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة من التمويل ما بات يهدد استمراريته ونموها. كل هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في رفع تكلفة التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما أدى إلى البحث أكثر عن بدائل تمويلية تستجيب للحاجيات التمويلية لهذه المؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى تراعي خصوصياتها وميزاتها.

الأسباب سالفة الذكر، أدت إلى البحث عن ابتكارات جديدة من شأنها أن تتيح بدائل تمويلية جيدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يضمن المعادلة ما بين العائد والمخاطرة، ومن أهم هذه البدائل الصكوك الإسلامية.

الصكوك الإسلامية هي بديل قابل للتطبيق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للميزات التي يمنحها لهذه المؤسسات متمثلة في جمع الأموال التي تحتاجها خلال مختلف مراحل حياتها، المرونة التي تتيحها والتكيف حسب احتياجاتها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتيح الصكوك ميزة تقاسم المخاطرة بين مختلف الأطراف الفاعلين في السوق، وكذلك يتيح إصدار الصكوك الإسلامية تعزيز المسؤولية الاجتماعية في القطاع المالي.³⁰

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إصدار أنواع عديدة من الصكوك الإسلامية كل على حدة، أو إصدار صكوك هجينة (Sukuk hybrid)، أي القيام بعملية إصدار عدة أنواع من الصكوك الإسلامية في إصدار واحد (على سبيل المثال يتم جمع وتعبئة الأموال بناء على عقد استصناع، عقد إجارة وعقد مضاربة من خلال إصدار صكوك هجينة في نفس الوقت وضمن نفس الهيكل).³¹ تتيح الصكوك الهجينة ميزات أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تعبئة وجمع الأموال التي تحتاجها لانطلاق نشاطها، نموها وتوسعها، لأنها تتيح استخدام عدة أنواع للتمويل الإسلامي دفعة واحدة ما يمكن من جذب أكبر قدر ممكن للمستثمرين لهذا النوع من الإصدارات.

نتائج الدراسة

لقد تم من خلال هذه الورقة البحثية عرض لماهية الصكوك الإسلامية وكذا مختلف خصائصها وأنواعها، إضافة إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معايير تعريفها وأهميتها المتزايدة في الاقتصاديات الحديثة، وفي الأخير دور الصكوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع خاصة في ظل سيطرة المؤسسات الكبيرة والمتعددة الجنسيات على هذا النوع من التمويل الإسلامي المتزايد الأهمية يوما بعد يوم.

ومن خلال هذه الدراسة، أمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

- تزايدت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الاقتصاديات العالمية، خاصة في ظل مساهمتها الكبيرة في خلق مناصب شغل جديدة وبالتالي التقليل من حدة البطالة، الرفع من الناتج الوطني والقيمة المضافة، وبالتالي المساهمة في رفع الدخل الفردي وإعادة توزيع الدخل، إضافة إلى مساهمتها على مستوى رقم الأعمال وتنويع الاقتصاد الوطني.
- في ظل الاتجاه الحديث نحو المالية والهندسة المالية الإسلامية على مستوى دول العالم الإسلامي والغربي على حد سواء، تزايدت أهمية الصكوك الإسلامية على اختلاف أنواعها في تمويل مختلف المشاريع، العامة والخاصة، وفي مختلف القطاعات والمجالات.
- يمكن أن تسهم الصكوك الإسلامية في توفير تمويل مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل العدد الكبير لأنواع الصكوك الإسلامية وإمكانية إصدار صكوك هجينة، ما يمنح هذه المؤسسات خيارات عديدة مكيفة حسب خصائصها وميزاتها.

الهوامش و المراجع المعتمدة:

- ¹ رابح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص: 18.
- ² هيا جميل بشارت، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 24.
- ³ أحمد عارف العساف وآخرون، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 18.
- ⁴ ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص ص : 17-18.
- ⁵ هيا جميل بشارت، مرجع سبق ذكره، ص 29.
- ⁶ ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، الأردن، 2012، ص ص : 28-29.
- ⁷ Nadine LEVRATTO, Les PME: définition, rôle économiques et politiques publiques, De boeck, Bruxelles, Belgique, 1^{er} édition, 2009, P : 85.
- ⁸ مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة -دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص: 22.
- ⁹ محمد صالح الحناوي ومحمد فريد الصحن، مقدمة في المال والأعمال، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص: 63.
- ¹⁰ مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الايزو 9000 و14000 -دراسة ميدانية لبعض المؤسسات-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص: 27.
- ¹¹ ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، 2012، ص ص : 32-33.
- ¹² خلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003-2004، ص: 29.
- ¹³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77 الصادر بتاريخ 15-12-2001، المادة رقم 4 من القانون رقم 01-18 الصادر في 12-12-2001 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص ص: 5-6.

¹⁴ Ali Salman Saleh and Nelson Oly Ndubisi, An Evaluation of SME Development in Malaysia, International Review of Business Research Papers, Vol.2. No.1 August 2006, p: 3.

¹⁵ سليمان ناصر ورابعة بن زيد، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر، بحث مقدم ضمن مؤتمر منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، الأكاديمية العلمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 2014، ص: 3.

¹⁶ عبد الحميد فيجل، تقييم دور الصكوك الإسلامية في تطوير السوق الإسلامي لرأس المال - التجربة الماليزية أنموذجاً -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الأسواق المالية والبورصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص: 72.

¹⁷ سليمان ناصر ورابعة بن زيد، مرجع سبق ذكره، ص: 3.

¹⁸ عبد الجبار السبهاني، التصكيك والصكوك الإسلامية، -http://al-sabhany.com/index.php/2012-11-29-12-29-11-36-57 تاريخ الإطلاع: 2016-03-13.

¹⁹ أحمد محمد محمود نصار، الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011، ص: 117-118.

²⁰ عبد الطيف حمزة، المصارف الاستثمارية الإسلامية: النظرية والتطبيق، مطبوعات أكاديمية أكسفورد العليا، المملكة المتحدة، 2016، ص: 75.

²¹ أحمد محمد محمود نصار، مرجع سبق ذكره، ص: 113.

²² فيصل بن صالح الشمري، مسائل فقهية في الصكوك: عرض وتقييم، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رقم 5-11، 2016، ص: 11.

²³ نجلاء بنت محمد البقمي، مخاطر الصكوك وآليات التحوط منها: مع دراسة تطبيقية لصكوك شركة متعثرة، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رقم 5-21، 2013، ص: 12.

²⁴ حميد قرومي، صناعة الصكوك الإسلامية: واقع وآفاق، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي الثالث حول المالية الإسلامية بصفاقس يومي 16 و 17 جوان 2014، كلية العلوم الاقتصادية، صفاقس، تونس، ص: 4-6.

²⁵ هناء محمد هلال الحنيطي، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية: دراسة حالة، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 42، العدد 2، 2015، ص: 557.

²⁶ نادية أمين محمد علي، صكوك الاستثمار الشرعية: خصائصها وأنواعها، بحث مقدم ضمن المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص: 989.

²⁷ سليمان ناصر ورابعة بن زيد، مرجع سبق ذكره، ص: 10-11.

²⁸ أشرف محمد دوابة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، السنة الرابعة والعشرون، العدد الرابع، أكتوبر 2006، ص: 24-25.

²⁹ Sofian shiyab, Sukuk - An alternative funding method for the SME sector?, <http://www.islamicfinanceinfo.co.uk/uk-leads-the-way/sukuk-an-alternative-funding-method-for-the-sme-sector>, Consulté le 28-04-2016.

³⁰ **Op-Cit**, Consulté le 28-04-2016.

³¹ <http://icapitalmarket.blogspot.com/2015/06/sukuk-for-sme-is-it-possible.html>, Consulté le 28-04-2016.